القدس ومشاريع التهويد الإسرائيلية

أ.د. بلقاسم رحماني
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
-جامعة الجزائر-

الملخص:

يتطرق الموضوع إلى نماذج من سياسات التهويد في فلسطين، وكان النموذج "القدس" منذ الاحتلال، ثم علمية ضمها "القدس العربية"، وجعلها عاصمة أبدية، والعمل على تهويد معالمها، وتراثها الحضاري العربي الإسلامي، ثم ذكرت مواقف أطراف الصراع بما فيها المجتمع الدولي، وكذا مشاريع السلام المختلفة، وموقف كل طرف منها.

مقدمة :

تعد قضية القدس محورا مفصليا في الصراع العربي والإسلامي الإسرائيلي، والمؤكد أن هذه المدينة واجهت ولا زالت صامدة أمام أعاصير سياسية وعسكرية محلية ودولية باعتبارها تتميز بوضع ديني خاص بالنسبة للديانات السماوية، وعليه تعتبر هذه المدينة محورا أساسيا في القضية الفلسطينية، حيث ظلت مشاريع السلام الدولية أو الإقليمية تضعها في هامش القضية ولم يضع لها حلا فالبعض طالب بتدويلها، وببقائها موحدة، في حين طالب آخرون بعودة القدس الشرقية إلى السيادة العربية، أما إسرائيل فلا زالت مصرة على توحيدها تحت سيادتها وأن تكون عاصمتها، وبهدف فرض سياسة الأمر الواقع في الميدان، ووقف كل حل لا يتوافق وصالحها، فإنها لا زالت مستمرة في تنفيذ سياسة التهويد للمدينة المقدسة.

1- مدخل تاريخي:

إن أصل هذه المدينة يعود -حسب الدراسات التاريخية والأثرية- إلى قبيلة اليبوسيّين الذين سكنوا (تل الظهور) في منطقة القدس في الألف الثالث قبل الميلاد، وهي من قبائل الكنعانيين الذين هاجروا من شبه الجزيرة العربية، وطوروا المدينة، ثم حملت اسم (أورسليم) نسبة إلى إلههم (ساليم) أي مدينة السلام، وشيدوا هيكلا للإله الذي يعبدونه فوق إحدى التلال الغربية من القدس، وعليه فالمدينة كانت مقدسة منذ القديم بسبب بناء هذا الهيكل.

ونذكر عدد من الدراسات التاريخية أن بناء هيكل سليمان بفترة طويلة وصل إبراهيم الخليل وبصحبته 319 شخص إلى المدينة، وذلك في عام 1900 ق.م، ولم يحدث أي تصادم بين رجاله واليبوسيّين، وعندما غزا داود -الذي كان يسكن مدينة الخليل- القدس عام 1050 قاد جيشه ابن أخته (يؤاب)، حيث حاصرها لمدة طويلة، وقاوم سكانها بشجاعة قبل احتلالها، وإقامته مملكة عرفت باسمه، وجعل أورشليم عاصمتها، ولم يوسعها، وبعدها جاء سليمان وشيّد هيكلا عرف باسمه فوق مكان هيكل اليبوسيّين نفسه، وتذكر عدة مصادر تاريخية أنه يشبهه، بعدها أصبحت أورشليم فيما بعد عاصمة لمملكة يهوذا عندما انقسمت مملكة سليمان بعد وفاته.

انقسمت إلى مملكة شمالية عاصمتها (السامرة)، وجنوبية عاصمتها (أورشليم) إلا أن مملكة الجنوب أزالها بنو خذ نصر عام 587 ق.م، وهدم هيكل سليمان، وتم نفي اليهود إلى العراق (السبي البابلي)، وتذكر الدراسات التاريخية الحديثة أن أغلب اليهود عدوا إلى القدس لسنة 538 ق.م مع القائد الفارسي قورش، وأنه حررهم ونقل 40 ألف منهم إلى فلسطين، وأعاد بناء هيكل سليمان المهدم ما بين 530-515 ق.م، ثم تعرضت المنطقة للاحتلال الإغريقية زمن الإسكندرية المقدوني 330 ق.م وورثته في سوريا ومصر، إلى أن احتل الرومان المنطقة عام 63 ق.م، ثم تعرض هيكل سليمان إلى

التدمير من طرف تيتوس (تيطس) الروماني سنة 70 ق.م بشكل كامل كما طرد الإمبراطور الروماني هادريان عام 135 م اليهود من (أورشليم) وغير اسم المدينة إلى (إيليا كابيتولينا) وحرم عليهم الاقتراب منها. وعندما ظهر الإسلام فإن النبي أسري به من القدس، وقدسها المسلمون وتم فتحها 363 ق.م بعد حصار طويل في زمن الخليفة عمر بن الخطاب.

والملاحظ أن العرب حافظا على قدسيتها ودور عبادتها وعملوا على توسعتها وفي عهد عبد الملك بن مروان شيد عام 685 م مسجد الصخرة، المشرفة، أما الوليد بن عبد الملك فشيد المسجد الأقصى، وتعرضت القدس بعد ذلك للغزو الصليبي 1099م، واستعادها المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي 1185م، وأعاد سليمان القانوني بناء سور القدس البالغ طوله أربعة كيلومترات، وارتفاعه أثني عشرا مترا، وله ثمانية أبواب، واستمرت تحت السيطرة العثمانية حتى عام 1917، ثم احتلها البريطانيون في 1917/09/11، وبقيت تحت الإدارة العسكرية إلى غاية 1922، حيث فرض الانتداب البريطاني، وثار العرب ضد سياسة الانتداب وتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، فجاءت لجنة بيل لتوصي في تقريرها بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، وأبقت القدس وحيفا تحت الانتداب البريطاني إلى غاية 4 ماي 1948م، وبانسحاب إدارة الانتداب من فلسطين، وإعلان الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل موافقة على قرار تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة في 1947/11/29 ووضعت القدس وما حولها إلى بيت لحم تحت وصاية دولية، لكن إسرائيل استولت عام قسم كبير منها بعد انضمام الضفة الغربية بما فيها القدس القديمة إلى الأردن عام 1950، وفي نفس السنة أعلنت إسرائيل مدينة الغربية عاصمة لها، ونقلت إليها الكنيست، وتواصل هذا الوضع إلى غاية حرب 1967، حيث ضمت إسرائيل كل المدينة بعد احتلالها للأراضي العربية الأخرى، وبدأت عملية التهويد منذ

بداية الاحتلال تمهيدا لتوحيدها، وإعلانها عاصمة لإسرائيل، وجاء ذلك في إعلان 1980 بإعلانها القدس عاصمة كاملة موحدة لدولة إسرائيل.

وبدراسة إحصائية فاليهود سيطروا على المدينة مدة 413 سنة قبل قيام دولة إسرائيل (1000–587 ق.م)، واليبوسيّون (الكنعانيون) الذين هاجروا من الجزيرة العربية 1500 عام والمسلمون 12 قرنا.

2- المسار الإسرائيلي لتهويد القدس:

يلاحظ أن اليهود ارتبطوا منذ القدم بالقدس باعتبارها كانت عاصمة لمملكة داود وسليمان قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة، وكذا لوجود هيكل النبي سليمان فيها، بالرغم من أنه دمر عدة مرات منها على أيدي نبوخذ نصر، وتيتوس الروماني، وبالتالي لم يبق له وجود، إلا أن الحركة الصهيونية استغلت العامل التاريخي والديني لتدعو اليهود للهجرة إلى القدس وفلسطين، وهنا يقول بن غوريون: "القدس عاصمتنا منذ آلاف السنين وهي لنا، كما أن باريس للفرنسيين ولندن للإنكليز"، ومن هنا فإن إسرائيل منذ احتلالها للقدس سنة 1967 وهي تنفذ سياسات التهويد للمدينة المقدسة كعاصمة موحدة لها، وضمن خريطتها الدفاعية عن أراضي 1948، وعليه فإنها وضعت مخططا خطيرا للتهويد تضمن الخطوات التالية:

أ- مرحلة التهويد المادي:

وتتمثل في تلك العمليات التي هدفت إلى تغيير معالم القدس العربية، وفرض ممارسات معينة على السكان عن طريق:

1- ضم القدس، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي في 1967/07/27 قانونا يضم القدس العربية، واعتبارها جزءا من الدستور الإسرائيلي، ومما جاء فيه:

- القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.
- القدس مقر رئاسة الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

- حماية الأماكن المقدسة من التدنيس أو إلحاق أي ضرر بها.
- الحكومة تبذل كل جهودها لضمان تطوير وازدهار القدس ورصد مبالغ مالية لذلك.
- على الأجهزة الحكومية في القدس إعطاء الأولية للتطوير الاقتصادي، ثم تم حل مجلس أمانة القدس العربية التي ترأسها روحي الخطيب بعدها طرد للأردن، وتم الاستيلاء على ممتلكاته وسجلاته.

إضافة إلى القانون الذي أصدره وزير الداخلية حاييم موشي شابير لتوسيع منطقة بلدية القدس لتضم القدس العربية وضواحيها، ويعد ذلك إعلانا لبدء عملية التهويد وذلك بـــ:

- إنشاء مراكز للحدود عسكرية وجمركية عند الطرق والمنافذ التي تربط القدس بالمدن والقرى العربية بالضفة الغربية وقطاع غزة.
- المواطنون العرب لا يدخلون إلى منطقة القدس الموحدة إلا بترخيص من الحاكم العسكري.
- اعتبار كل عربي كان خارج المدينة أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إدارة الاحتلال لا يعد من سكان القدس.
- معاملة السكان العرب بالمدينة كمعاملتها العرب الذين هم تحت الاحتلال منذ 1948، رغم اعتبارهم مواطنين إسرائيليين.
- عزل منطقة القدس العربية، حيث أغلقت بنوكها العربية، وصادرت أموالها، وأصبحت عملة الشيكل بديلا لعملة الأردن وفصلت عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- مرحلة مصادرة الأراضي:

شرعت إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي العربية في منطقة القدس بعد حرب 1967 لإقامة مستوطنات إسرائيلية، إضافة إلى الاستيلاء على المواقع التاريخية داخل سور القدس.

أما الأراضي التي استولت عليها فهي تلك الأراضي التي كانت تابعة لأمانة القدس التابعة للأردن بسبب ضم القدس العربية إلى القدس الإسرائيلية، وأن بلدية القدس الموحدة هي بلدية إسرائيلية مما يمكنها من الاستيلاء على كل الأراضي الحكومية في القدس العربية وتتصرف فيها، كذلك صادرت أراضي المواطنين العرب الذين غادروا المدينة بعد حرب 1967 بدعوى حماية أراضي الغائب، ومصادرة الأراضي لدواعي عسكرية عديدة، وكذا مصادرتها بدعوى حماية الطبيعة، ومنع البناء فيها، أو بدعوى تحويلها إلى حدائق عامة.

وبهذه السياسة استولت على ألاف الكيلومترات من الأراضي وخاصة منها المقدسة، منها قرى بيت حنينا وأقامت بها 1300 مسكن، وتل المشارف أقامت فيها 3000 وحدة سكنية، وفي بيت ضفاف 710 وحدة سكنية، واستولت بموجب قانون الاستهلاك استولت على أراضي مقدسية قدرت بـــ595 عقار ضم 1048 سكن، و427 مخزن تجاري وخمسة مساجد و4 مدارس.

كما صادرت أراضي وعقارات في القرى والمناطق المجاورة للقدس بهدف تحقيق أغلبية يهودية، منها مساحات واسعة من قرية قبيبة غرب القدس لأسباب عسكرية، وأراضي قرية أبو ديس شرق القدس وقرية بيت اكسا، وأراضي شمال القدس، وأراضي حنينا، وحزما، وتمت المصادرة بتخطيط من بلدية القدس، وكذا موافقة السلطات الإسرائيلية لإقامة مستوطنات ومنشآت مختلفة فوقها.

سور القدس:

اعتبر أخطر مخططات التهويد الصهيونية التي خصت القدس ومعالمها، ولقد كانت أسوار القدس القديمة تحيط بالمدينة التي تتوسطها قبة الصخرة المشرفة، أما السور الجديد، يتميز بعلوه، وإحاطة بالمدينة القديمة من جميع الجهات ماعدا الجهة الشرقية، ويتمثل في سكنات عالية متلاسقة محيطة بالمدينة، وبدأ العمل به منذ 1971 لإسكان 40.000 مستوطن، وهو أكبر مشروع سكني بفلسطين المحتلة يهدف إلى استيعاب 100.000 مستوطن يهودي، لزيادة نسبة اليهود في المدينة، إضافة إلى الأسباب الأمنية.

ولقد شجعت إسرائيل هذا المشروع لإحاطة القدس ببنايات ضخمة ذات مواصفات عسكرية من حيث سماكة الجدران لتصمد أمام قذائف المدفعية، وكذاك نوافذ السكنات صغيرة، ووصفته صحيفة (جير وسالم بوست) "السوار لا يختلف عن الأسوار الحربية للمدينة القديمة –وأنه– حلقة ضخمة من المنشآت السكنية تطوق المدينة بقوس عملاق".

وأقيم السور على تلال القدس خلف المدينة القديمة فوق الأراضي العربية التي استولت عليها من القرى المحيطة بالقدس العربية، ويربط بين مختلف أجزاء القدس لينتقل اليهود بحرية داخل هذه البنايات المحصنة المطلة على المدينة المقدسة، كما أن المركز الحكومي لا يبعد سوى بكيلومترين عنه.

ويضم السور مستوطنات التل الفرنسي، ورامات أشكول ويعتبر أول مشروعات الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية، ويستقر بجبل المكبر بالقدس الغربية 18 ألف شخص، إضافة إلى مستوطنات جبلو ومشرق تالبيوت، والنبي يعقوب وراموث، وتعد أهم مشاريع الاستيطان في السور، حيث شيدت على هيئة حصون، وتم التخطيط لمشروع يتسع لمائة ألف يهودي.

وأبقت السلطات الإسرائيلية على ممر واحد يربط القدس العربية بالضفة الغربية بالأردن عن طريق أريحا، ويعد الممر الوحيد الذي يصل الحرم الشريف والصخرة المشرفة بالعالم الخارجي (العربي الإسلامي).

وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى خلق أمر واقع جديد في القدس وهو تهويد المدينة ثم الاستيلاء عليها، وبالتالي فالاستيلاء على محيط المدينة يجعل قوات الاحتلال غير قادرة على الانسحاب بسبب العدد الكبير من المستوطنات في القدس ومحيطها.

ج- تهجير السكان:

تقتضي سياسة التهويد الإسرائيلية للقدس تهجير العرب، ومصادرة أراضيهم للزيادة من عدد اليهود وتقليص عدد سكان العرب، بحيث أنها عمدت منذ حرب 1967 إلى طرد العرب بالقوة من القدس العربية، ويلاحظ أن عدد العرب انخفض بسبب الهجرة الإرادية أيضا خاصة بالنسبة للمسيحيين الذين هاجروا من القدس إلى أمريكا وأوروبا، إضافة إلى سياسة الإرهاب الإسرائيلية أثناء الحرب، بحيث أنها دمرت 135 منزلا في حي الغاربة داخل السور القديم الذي كان يقطنه 6500 فلسطيني وإقامة مباني جديدة في الحي اليهودي، ودعى عدد من الساسة إلى طرد سكان الأحياء الإسلامية داخل السور، مثل أحياء باب العمود والواد والسعدية بسبب قدم السكنات وعدم توفرها على الظروف الصحية ونقل سكانها إلى بنايات خارج السور شرقي العازرية.

كما تم طرد 18 ألف مواطن فلسطيني من القدس بحجة ترميم الأساسات وشبكات توزيع المياه، والهدف هو إجلاء المواطنين العرب من هذه الأحياء القريبة من الحرم الشريف، وبناء مجمعات سكنية للعائلات اليهودية في إطار تنفيذ خطة التهويد ذلك أن الأحياء العربية تشكل أكثر من سبعين بالمائة من مساحة المدينة المقدسة داخل السور.

وشملت عمليات التهجير العرب من الحي اليهودي الملاصق للحائط الغربي للمسجد الأقصى وحائط المبكى داخل القدس القديمة، وذلك من أجل توطين اليهود المتدينين فيه، وكان يسكن هذا الحي قبل حرب 1967 حوالي 6500 عربي، ولم يبق فيه أي عربي، وأقيمت فيه سكنات لليهود ومعابد ومدارس وحدائق ومحال تجارية يهودية، ومواقف للسيارات، وسكنات لطلاب المدارس الدينية، وفي هذا الصدد يقول ديفيد زيجروني نائب مدير هيئة إعمار الحي اليهودي "إعمار الجزء الإسلامي لإسكان اليهود، وسوف يتم إبعاد أسر عربية كثيرة، فكل عشرة أفراد يعيشون في غرفة واحدة، بينما يعيش شخص واحد أو إثنان من اليهود في غرفة واحدة، وهذا من أجل الكثافة السكانية، ولا يمكن أن يكون لنا حي يهودي جميل ونظيف، وعلى مسافة مترين منه أحياء عربية قذرة".

وتقتضي خطة اليهود أن يصبح عدد سكان القدس أكثر من 900 ألف سنة 2010، بمعدل توطين 10 آلاف يهودي سنويا، وذلك للمحافظة على التوازن الجديد الذي أوجدته بعد حرب 1967 بين العرب واليهود الذين قدرت نسبتهم 73% والعرب 27%.

د- مشاريع الحفريات وخطورتها:

لقد تبعت عملية مصادرة الأراضي وتطويق القدس ببنايات ضخمة، تهجير السكان فإن خطة التهويد أكدت على ضرورة تغيير معالم المدينة المقدسة عن طريق الحفريات لتدير المعالم الإسلامية، والعمل على إظهار المعالم ذات الطابع اليهودي.

ومن أهم مشاريع الحفريات تلك التي بدأت بالقرب من سياحة المسجد الأقصى، وذلك بدعوى البحث عن موقع هيكل النبي سليمان.

رغم خطورة هذه الحفريات على المعالم الإسلامية المقدسة، حيث انهار بعضها بسبب عمليات الحفر المستمرة.

وتعد عمليات الحفر والتنقيب التي انطلقت بالقرب من حائط المبكى، وعلى السور الخارجي للمسجد الأقصى، وكذا المباني الغربية منه تعد من أخطر الحفريات، حيث أدت إلى تصدع وانهيار عدد من المباني، وأجبرت خمس عائلات على هجرة منازلها لقربها من السور، كما انهارت المدرسة العثمانية الواقعة وسط الحائط الغربي للحرم الشريف، حيث أنها تطل على الساحة المواجهة لمسجد الصخرة المشرفة، وعلى يمينها باب القطانين وهو من أبواب الحرم يقع بيسار قايتباي، وهي أجمل وأكبر مئذنة تاريخية تابعة للحرم، وكان الانهيار بسبب النفق الذي حفرته، وزارة الأديان الإسرائيلية على طول جدار الحرم الجنوبي.

كذلك تصدعت المدرسة الصناعية الثانوية بسبب التفجيرات التي قامت بها سلطات الاحتلال بالقرب منها، لشق طريق وبناء منطقة صناعية في الأراضي العربية المصادرة، كذلك انهار رباط الكور الواقع في منتصف الحائط الغربي للحرم، وتصدع قوس المدخل، وهدد المدرسة الجوهرية الملاصقة له.

ولم توقف السلطات الإسرائيلية عمليات الحفريات رغم احتجاجات منظمات دولية عديدة، خاصة وأن هذه التنقيبات يشرف عليها عدد من المنظمات اليهودية المتطرفة.

3- تهويد المناطق الدينية:

لقد كانت المناطق الدينية الإسلامية والمسيحية إحدى أهم ركائز التهويد لهذا وجب الاستيلاء عليها في إطار سياسة تهويد القدس، من ذلك افتعالها لحوادث تخريبية ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ثم الاستيلاء عليها، من ذلك الحريق الذي نشب في المسجد الأقصى، التهمت النيران الرواق الجنوبي الشرقي والمحراب، وزاوية زكريا وأعمدة القبة في المسجد الأقصى، وادعت أنها من فعل شخص معتوه، إلا أنها أطلقت سراحه، ومنعت

المواطنين العرب من إخماد الحريق مما أثبتت تواطؤ الاحتلال، خاصة بعد استيلائها على أملاك الروم الأرثوذكس الواقعة بين فندق الملك داود ومحطة سكة الحديد وعلى فندق فاس، وأملاك تابعة للكنيسة القبطية، وعدم تحريها عن السرقات التي وقعت في كنيسة القيامة.

كما أن السلطات الإسرائيلية تعمدت في الكثير من الحالات إلى الإساءة إلى الأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين في القدس، ونذكر في هذا الصدد تصريح موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق عام 1969، على الهيئة الإسلامية عدم التعرض للإسرائيليين خلال دخولهم للحرم الشريف باعتباره من الأماكن المقدسة عند اليهود كما هي عند المسلمين، ولا ينبغي هنا أن ننسى ما قام به شارون في نفس السياق، يضاف إلى ذلك ما قامت به مجموعات يهودية متطرفة من أعمال دنست بها الحرم الشريف، والاعتداء على المصلين، وتكررت هذه الأعمال مرات عديدة، ولا زالت تمارس إلى حد اليوم.

4- عمليات التهويد الثقافي:

إنه في الوقت الذي تواصلت فيه عمليات التهويد المادية على الأرض المقدسة، كانت في نفس السياق عمليات تغيير ثقافة المواطن العربي الفلسطيني، والعمل على التأثير على فكره ومعتقداته لتسهيل تنفيذ مخططات التهويد للمدينة المقدسة، كما أن المواطن الفلسطيني منع من أبسط الحقوق الإنسانية كالتعليم مثلا.

أ- عملية تهويد التعليم:

لقد عملت سلطات الاحتلال على تغيير برامج التعليم التي كانت تدرس من قبل في المدارس والمعاهد العربية، وفرضت بديلا لها تمثل في برامج التعليم التي طبقت على الأراضي التي احتلتها سنة 1948، وهدفها هي إبقاء

المواطن العربي الفلسطيني "جهلة وحطابين وسقاة ماء..."، حسب مستشار رئيس وزراء إسرائيل للشؤون العربية.

وكان تبريرها أن القدس العربية قد ألحقت بإسرائيل لذلك وجب أن تخضع لنظام التعليم الإسرائيلي، رغم ما يحتويه من تشويه للعرب.

وطلبت من المدرسين والعاملين في جهاز التعليم الالتحاق بوزارة التربية والتعليم الإسرائيلي، إلا أن العاملين في هذا الجهاز رفضوا القرار الإسرائيلي في مذكرة أرسلوها لوزير التربية والتعليم الإسرائيلي معلنين أن ذلك يعد إهانة لكرامة المدرسين وللعرب كبشر ويهدف إلى تربية الأطفال بروح معادية. وأمام إصدار السلطات الإسرائيلية على سياستها أضرب المدرسون وقاطع الطلبة المدارس، وطول المدة جعل العرب يتأكدون أن إسرائيل لا تريدهم أن يتعلموا، فانتقل الطلبة إلى المدارس العربية الخاصة حيث اكتظت بالطلبة، بدلا من المدارس الحكومية ذات البرامج الإسرائيلية فأدى ذلك إلى انهيار التعليم الرسمي في القدس، ولم يبق في أكبر مدرسة بالمدينة وهي المدرسة الراشيدية سوى إحدى عشرة طالبا وأربعة مدرسين، وهنا تدخلت سلطات الاحتلال لإصدار قانون يسمح لها بالإشراف على المدارس الخاصة ويفرض عليها الحصول على التراخيص الإسرائيلية لاستمرار نشاطها، وكذا الإشراف الكامل على مصادر تمويلها، وعلى برامج التعليم المطبقة، وفرض شروطا قاسية على المدارس الخاصة الجديدة. مما دفع بالطلاب إلى الانتقال إلى خارج المدينة إلى الضفة الغربية لمواصلة دراستهم، إلا أن إسرائيل أصدرت قرارا يمنع طلبة القدس من الدراسة في رام الله والبيرة، وذلك بهدف دفعهم إلى الهجرة خارج الأراضي المحتلة.

وتنص مناهج التعليم الإسرائيلية على دراسة حصص متساوية في تاريخ العرب وتاريخ اليهود، وفي مادة الأدب العربي يمنع على الطلاب العرب دراسة الشعر الوطني العربي، وأن يدرسوا الشعر العبري المؤيد لإسرائيل،

وفي مادة الدين، فالحصص المخصصة للقرآن لا تزيد عن ثلاثين حصة، ويفرض على الطلبة دراسة 156 حصة خاصة بالتوراة، والتلمود والأساطير اليهودية، إلا أن الجامعات العربية رفضت شهادات هؤلاء الطلبة، فاضطرت إسرائيل إلى وضع برنامج يجمع ما بين البرنامجين الأردني والإسرائيلي ركزت فيه على البرنامج الأردني، المطبق قبل عام 1967 مع بعض الحصص من المنهاج الإسرائيلي، وسبب إيجادها البرنامج الجديد هو حتى يتمكن الطلبة الفلسطينيون من دخول الجامعات العربية وخروجهم من القدس والأراضي المحتلة، وبالتالي إخلاء الأرض من أهلها ثم ضمها، ثم هؤلاء الطلبة الذين يدرسون في الجامعات العربية لا يعودون إلى الأراضي المحتلة خاصة عندما حذفت الآيات القرآنية التي تنتقد اليهود وفرضت عليهم دراسة التوراة، بحيث أنها هدفت إلى ضرب معتقد الطالب العربي الفلسطيني.

ويعد القرار الذي أصدرته الإدارة الإسرائيلية العسكرية رقم 854 الصادر في جويلية 1980 أهم قرار متعلق بالشؤون الثقافية الفلسطينية، ذلك أن الحاكم العسكري أعطيت له سلطات واسعة للتصرف في النشاطات الثقافية ومؤسسا لها في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، حيث أن الطالب الفلسطيني عليه مهاجرة الوطن إذا أراد إكمال دراسته العليا، أو إكمالها بالأراضي المحتلة مع التخلي عن كل ما يمت بصلة لتراثهم، أو الخضوع لاحتياجاتها من اليد العاملة الرخيصة، إضافة إلى اعتماد إغلاق المعاهد والجامعات، أو إعتقال الطلبة أثناء الإمتحانات أو قرض الإقامة الجبرية، أدفع الغرامات المالية المرتفعة على المدرسين والطلاب، بل وتهديدهم بالخطر عن طريق مهاجمة الإرهابيين الصهاينة لهم بين الحين والآخر، حيث هاجم المعهد التقني سنة 1981.

ب- خطة تهويد الأسماء العربية:

لقد عملت سلطة الاحتلال على تغيير أسماء الشوارع، والساحات العامة وبعض الأماكن التاريخية العربية، وعوضتها بأسماء عبرية منها إعادة تسمية الساحة المقابلة لباب الجليل ساحة عودة صهيون، واستبدال اسم مأمن الله باسم شارع عودة صهيون.

وأطلقت على الطريق المؤدية من حائط المبكى إلى الحي اليهودي داخل القدس اسم الشاعر اليهودي يهودا هاليفي، وغيرت اسم طريق سليمان القانوني مشيد سور القدس تحول إلى رحوب بيتي محي، وتل المشارف الواقع فوق الهضبة الفرنسية في القدس إلى موشي حاييم شابيرا، وطريق الواد إلى رحوب هكاي، وطريق المجاهدين إلى ديروخ شاعر هيرود، وهضبة الشيخ جراح إلى حي أشكول، ومطار القدس -قلنديا- إلى مطار عاطروف، والمتحف الفلسطيني إلى متحف روكفلر الإسرائيلي. وتم تغيير جميع أسماء الشوارع والساحات التي حملت أسماء قادة عرب، أو فلسطينيين حتى ساحة الأمم المتحدة أصبحت تعرف بساحة صهيون عندما اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر سنة 1975 بأن الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

5- خطة التهويد القانوني والإداري:

فرض الاحتلال الصهيوني على المواطنين الفلسطينيين والعرب العمل حسب القوانين الإسرائيلية باعتبارها، مواطنين إسرائيليين، رغم تعارض ذلك مع القوانين الأردنية التي كان يعمل بها إلى ذلك الوقف، كذلك فرض على الفلسطينيين والعرب التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية، بعد أن تم نقل المحاكم العربية إلى خارج القدس، رام الله، لكن القضاة العرب رفضوا المثول أمام المحاكم الإسرائيلية وهنا قررت سلطات الإحتلال عدم التعامل أو الاعتراف بما تصدره المحاكم الشرعية الإسلامية، خاصة وأن رئيس

المحكمة الشرعية تم طرده إلى الأردن في 1967/09/23، وهو الشيخ عبد الحميد السائح، ثم طلبت من العرب إجراء معاملتهم عند القاضي الشرعي الإسلامي في يافا، إلا أن العرب رفضوا ذلك فعينت إدارة الاحتلال الشيخ أمين الحبشي في جانفي 1971 رئيسا لمحكمة استئناف القدس الشرعية، وهو من الأراضي المحتلة 1948 (31).

كذلك تم ضم السكان العرب إلى سجلات الناخبين الإسرائيليين ليشاركوا في الانتخابات البلدية، الإسرائيلية باعتبارهم مواطنين إسرائيليين، وتبع ذلك أن الاحتلال رفع عدد أعضاء المجلس البلدي في القدس من 21 إلى 31 عضو منهم عشرة عرب، وعندما رأت وأن العرب سيقاطعون الانتخابات فحذرتهم بأن كل مواطن لا يشارك في الانتخاب يتم طرده من الوظيفة، خاصة عندما تأكدت العرب لن يرشحوا أنفسهم، فيوم الانتخاب فإن سيارات الشرطة جمعت الناس إلى صناديق الاقتراع، من الشوارع والبيوت، حيث أجبر آلاف الفلسطينيين والعرب على الذهاب لصناديق الانتخاب.

ولقد ذكر الحاخام اليهودي مناحي مفروش "إن العرب الذين صوتوا في الانتخابات لم يثبتوا اعترافهم بتوحيد القدس " (32)، وأن الاحتلال الإسرائيلي استعمل معهم التهديد والعنف لإجبارهم على التصويت، ومن نتائج رفض التصويت أن تم طرد معظم القادة السياسيين وأطباء، والمدرسين والتجار وحتى الطلاب تم طردهم من القدس العربية، وذكر أحد المشرفين على الانتخابات مارون بنحسي: "وقد عملنا بقسوة وبحزم طوال عدة شهور" (33)، أما مجلة المرصاد فذكرت أن العرب شاركوا بنسبة 10% من الناخبين العرب، وكان ذلك تحت الضغط والقوة ، رغم ذلك استمرت سلطات الاحتلال في ضم القدس العربية والعمل على إعطائها الطابع اليهودي، وذلك تمهيدا لإعلانها عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، حيث أعلن مناحم بيغن ذلك عام 1980، قائلا: " القدس عاصمة دائمة موحدة لإسرائيل "(34)، معلنا

نقل مقر رئاسة الحكومة إلى القدس، وتم نقل مقار بعض الوزراء إليها أيضا محاولين تطبيق سياسة الأمر الواقع، متجاوزين بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية.

بل ذهبت إسرائيل إلى طلب من الدول التي لها علاقات دبلوماسية معها بأن تنقل سفارتها إلى القدس.

6- موقف المجتمع الدولي من سياسة التهويد:

رفض سياسة إسرائيل التهويدية، وأعلنت الأمم المتحدة في عدة قرارات عدم شرعية ما قامت به إسرائيل في المدينة المقدسة، مطالبة سلطة الاحتلال بوقف عمليات الضم مع المحافظة على الأماكن المقدسة، إلا أنها استمرت في سياسة التهويد.

وباعتبار أن للمدينة طابع خاص فلقد أقرت الجمعية العامة في قرار التقسيم بأن يكون للقدس وضع دولي خاص، تابعة للأمم المتحدة، ومجردة من السلاح (35)، لكن إسرائيل لم تنفذ القرار، كذلك قرار الأمم المتحدة رقم 2253 الصادر بعض الضم 1967 طالب إسرائيل بإلغاء قرار الضم، وعدم تغيير وضع المدينة المقدسة (36)، وجاء قرار الأمم المتحدة في قرارها 2254 في نفس السنة، طالبت فيه إسرائيل بإلغاء جميع إجراءات الضم والتهويد، وردت إسرائيل بعرض عسكري في القدس، رد عليه مجلس الأمن بقرار رقم 250 لسنة 1968 معتبرا أن هذا العرض سيزيد مشكلات المنطقة توترا (37).

وفي قراره رقم 252 رفض مبدأ نزع ملكية الأراضي عن طريق الغزو المسلح، واعتبر ذلك باطلا، وطالبها بوقف كل الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الإداري القانوني للمدينة المقدسة (38)، وصدرت سلسلة من القرارات تؤكد على عدم شرعية أعمال سلطة الاحتلال في القدس، وتشجيع هذه الأعمال يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر الشديد (39)، وفي قراره

رقم 478 طالب مجلس الأمن بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (40)، وأنها بقرار هذا فلقد انتهكت القوانين الدولية، وأن عمليات تغيير معالم المدينة المقدسة وكل الإجراءات التي اتخذتها تعد لاغية، إضافة إلى قرارات أخرى أعلنت بطلان الإجراءات الإسرائيلية في القدس.

أما منظمة اليونسكو فلقد اتخذت عدة إجراءات كان أهمها رقم 15م/343.3 سنة 1968، حيث دعى إسرائيل إلى:

- المحافظة الدقيقة على كافة المواقع والممتلكات الثقافية خاصة مدينة القدس القديمة.
- الامتناع عن أي عملية من عمليات الحفر أو نقل هذه الممتلكات أو تغيير معالمها أو مميزاتها الثقافية والتجارية (41).

كذلك اتخذت قرارات أخرى دعت فيها إسرائيل إلى الكف عن تغيير معالم القدس، وعن الحفريات الأثرية التي تقوم بها، كما أرسلت هذه المنظمة الدولية وفدا لإيفادها بتقرير عن الانتهاكات الإسرائيلية لعرضها على المؤتمر العام، والمجلس التنفيذي لليونسكو، حيث دعا في قراراته إلى عدم تقديم أي دعم ثقافي أو علمي لإسرائيل بسبب ممارستها في القدس العربية حتى تنفذ قرارات المنظمات الدولية (42)، إلا أن إسرائيل لم تتوقف عن تنفيذ خطط التهويد.

إضافة إلى ذلك فإن لمجلس التنفيذي لليونسكو في مختلف اجتماعاته طالب إسرائيل بالمحافظة على الأملاك الثقافية العربية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وترك الكتب المصرح بها من اليونسكو الدخول إلى المناطق المحتلة، كذلك أدان مرارا ممارسات سلطت الاحتلال ضد الثقافة والتعليم في المدارس العربية (43)، رغم ذلك فإسرائيل ماضية في سياسة تهويد المدينة.

7- القدس ومشاريع السلام:

يلاحظ أن مشاريع السلام التي جاءت كحل للصراع العربي الإسرائيلي جعلت القدس في صلب اهتماماتها حيث اعتبرها العديد من الساسة والقوى الفاعلة الدولية والعربية مفتاح الحل والسلام في المنطقة، وهنا لا نتحدث إلا على أهم هذه المشاريع ذلك أن عددها يتجاوز المائة مشروع، يجمع الباحثون في الشأن الفلسطيني أن أهم هذه المشاريع جاءت بين سنتين 1967 و1984، ولقد دعت إسرائيل في أغلب المشاريع التي اقترحتها إلى إبقاء القدس موحدة تحت سيادتها، وفي نفس الوقت عارضت كل مشروع دعا إلى عودة القدس العربية إلى السيادة العربية، وفي مشروعها الذي تقدمت به إسرائيل سنة 1969 دعت إلى إبقاء القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وعند قيام تسوية سلمية مع العرب لن تعارض قيام هيئة عربية تشرف على الأماكن المقدسة الإسلامية، وفي سنة 1976 تقدمت بمشروع سلام طلبت فيه إبقاء القدس عاصمة لها، مع ضمان ترتيبات إدارية ذاتية على الصعيد البلدي لسكان القدس، وبعد اتفاقيات كامب دافيد أصرت على الاحتفاظ بالقدس موحدة، وأن اتفاقية الصلح المصرية الإسرائيلية لم تنص على تجزئة القدس عندما تحدثت عن الحكم الذاتي، في حين ذكرت السلطة المصرية عن وجود رسالة خاصة تتعلق بالقدس موجهة للرئيس الأمريكي من نظيره المصري (44) بغرض إيجاد حل لها.

أما مشاريع السلام الأمريكية الأوربية فدعت إلى إبقاء القدس موحدة تحت سلطة دولية تابعة للأمم المتحدة، ومن أهم المشاريع الأمريكية مشروع روجز –وزير الخارجية- الذي دعا إلى إبقاء القدس مدينة موحدة مع الحق الجميع بالمرور الحر إلى الأماكن المقدسة، وترك مراعاة المصالح المدنية لجميع السكان ، ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية من قبل إدارتها لمدينة موحدة (45)، وفي سنة 1972 اقترح الأمريكيون بقاء القدس

مع إسرائيل، وأن تكون عاصمة مشتركة بين العرب وإسرائيل، مع ضمان حرية التنقل وممارسة الطقوس الدينية لجميع الطوائف(46).

أما بريزنسكي اقترح سنة 1977 أن تكون القدس مع قيام مجلس ديني يضم ممثلين للديانات الثلاثة يشرف على الأماكن المقدسة (47).

أما مشروع ريغان الرئيس الأمريكي فإنه طلب بعدم تقسيم القدس وبقائها موحدة، وأن يبحث مستقبلها عن طريق المفاوضات في حين ظل الموقف الأوربي يرفض الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وسياسة الأمر الواقع المفروضة على المدينة، جاء ذلك في بيان البندقية سنة 1980، ويستخلص من البيانات الأوربية أنها مع سياسة التدويل للأماكن المقدسة في المدينة، وهو موقف قريب للمشاريع الأمريكية، أما السوفيات فلقد دعوا إلى عودة القدس الشرقية إلى السيادة العربية، وأن تكون جزءا من الدولة الفلسطينية.

أما المشاريع العربية فطالبة في مجملها بأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية مع ضمان حرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية لجميع الأديان، وعليه فهناك ثلاثة مشاريع سلام خاصة بالقدس، المشروع الإسرائيلي يرفض الانسحاب من القدس الشرقية، ويطالب ببقائها موحدة عاصمة لإسرائيل، أما الموقف الأمريكي والأوربي يؤيد تدويل الأماكن المقدسة، ولا يعترف بإجراءات التهويد الإسرائيلية، والموقف العربي يطالب بأن تكون القدس الشرقية جزءا من الدولة الفلسطينية المستقلة مع ضمان حرية التنقل للأماكن المقدسة.

ونخلص إلى أن إسرائيل عملت على تغيير معالم القدس، وتهويدها يسهل ضمها، واعتبارها عاصمة موحدة، أما مشاريع السلام فاعتبرت القدس لها وضع خاص، لذلك رفضت إجراءات إسرائيل الخاصة بالمدينة، وفي نفس الوقت ترفض مطالب مشاريع السام والملاحظ أنها نجحت في حد كبير

في تغيير ملامح المدينة المقدسة رغم ذلك لازالت المدينة مقسمة من الناحية السياسية، والاجتماعية إلى شرقية وغربية، ولا يزال هناك انغلاق كل قسم على نفسه ولا يزال الاستيطان عنوانا للتهويد إلى اليوم، وإن استمر الوضع على ما هو عبيه فيصبح من الصعب على مشاريع السلام أن تنجح، فتنجح بالتالي في سياسة التهويد.

مصادر ومراجع الموضوع

1- أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد ومشاريع السلام، بيروت ص ص 25-27.

2- محمود العبادي، قدسنا، القاهرة 1982، ص12.

3- سفر القضاة (19-10)، التكوين (18:10)، وكذا عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، مصر 1974، ص78.

4- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، لبنان 1973، ص30.

5- كنت ماجوير، تهويد القدس، بيروت 1981، ص12.

6- Hassan ben Talal, Palestinian self determination, london, 1981, PP32-33

7- نشيد حائط المبكى أنظر: أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 15-26 ص27.

8- أنظر: مثلا: Le monde paris 16/02/1969

9- أنظر: حاييم موشي شابير، قانون البلديات، إعلان توسيع بلدية القدس، 1967

10- ما جواير، المرجع السابق، ص61.

11- أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص29.

12- Amelie marie, Jerusalem, fin de la ville univrselle, paris 1976, P169.

13- Ibid, P169.

14- Jerusalem poste, paris 08/11/1974

15- Gordon, Ibid pe

16- العابدي، المرجع السابق، ص28.

17- روحي الخطيب، تقرير حول تغيير أوضاع القدس، أمانة القدس، عمان 1976، ص48.

18- New york Herold tribune 04/05/1979.

19- ممدوح الدوسان، فلسطين الصهيونية، 1983، ص12.
20- روحي الخطيب، المرجع السابق، ص49.
21- سمير جد حسين، القدس المحطات الصهيونية، بيروت، 1981، ص969.
22- نفسه، ص168-177.
23- صبري جريس، العرب في إسرائيل، بيروت 1972، ص360-364.
24- سمير جريس، (القدس والمخططات الصهيونية)، المرجع السابق، ص169.
25- العابدي، المرجع السابق، ص 18.
26- ماجوليد، المرجع السابق، ص 81.
27- نفس المرجع، ص81-82.
28- الأمم المتحدة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع الحربي لإسرائيل، بيروت 1975، ص13.
29- نفس المرجع ص 93.
30- نفس المرجع، ص23.
31- نفس المرجع، ص65.
32- الأمم المتحدة، قرارات القدس، الريف 1927، ص33.
33- منير الهور وطارق المولسي، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، عمان 1983، ص 109.
34- نفس المرجع، ص 601-161.
35- نفس المرجع، ص210.
36- نفس المرجع، ص 213، وكذا Le monde 07/08/1981.
37- نفس المرجع، ص214.
38- الأمم المتحدة، قرارات القدس، الريف 1927، ص33.
39- نفس المرجع، ص94
40- نفس المرجع، ص33
41- نفس المرجع، ص23
42- منير الهور وطارق المولسي، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، عمان 1983، ص 110.
43- نفس المرجع، ص133

44- نفس المرجع، ص111.

45- منير الهور وطارق المولسي، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، عمان 1983، ص 158.

46- الأمم المتحدة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع الحربي لإسرائيل، بيروت 1975، ص13.

47- ممدوح الدوسان، فلسطين الصهيونية، 1983، ص13.